رُدُودُ الزَّمْلَكَاني المُتَوَفَى ٦٥١هـ في كِتَابِه "غَايَة المُحَصَّلِ في شَرْحِ المُفَصَّل على الزَّمَخْشري وابن الحاجب في قسم الأسماء عَرْضٌ ودِرَاسَةٌ

الباحثة: وضحى أحمد مسعد آل ورقش

قسم: اللغة العربية وادابها

المستخلص:

يُعَدُّ عبد الواحد الزَّمْلَكَاني المُتوفى سنة ٦٥١هـ من الشُّرَّاح الذين أولوا عناية لمفصَّل الزمخشري بالشرح والإيضاح وذلك في شرحه المختصر (غاية المُحَصَّل في شرح المٌفصَّل) مع ما يتخلَّلُه من ردودٍ ونقدٍ في مواطن عدَّة.

وكما هو ديدن شُرَّاح المُفصَّل فقد اتبع الشارح تقسيم الزَّمخشري نفسه في مُفصَّله في البدء بالحديث عن فصل الكلمة والكلام، فقسم الأسماء، فالأفعال، فالحروف، فالمشترك، مع ما يتفرع في كل قسم من فصول. وقد سَعتِ الباحثة في تتبُّع ردود الشارح وحصر بعضٍ منها على الزمخشري وابن الحاجب في محاولة لدراستها في القسم المتعلَّق بالاسم في أصنافه ووجوه إعرابه، مع ذكر آراء بعض النحويين ومنهم شُرَّاح المُفصَّل ، فَلُوحِظ تنوعها في الردّ على الزمخشري، لتشمل ردًّا على حدٍّ مُطْلَقٍ احتيج إلى تقييد، أو عبارات أشكلت على الشارح فَحُمِلتْ على غير وجه الصواب، أما ردُّه على شيخه ابن الحاجب في هذا القسم فمتعلقة بآرائه المطروحة في هذا الشرح معارضًا له من جهة، مدافعًا عمَّا ذكره الزَّمَخْشري في بعضها من جهة أخرى في بضعِ مواضع.

وقد حاولت الباحثة صياغة المسألة مع الردّ في قالب مختصر يفي بالغرض، وقد ختم البحث بأهم النتائج التي تُوصِّلَ إليها بعد مناقشات هذه الردود.

المقدمة

يُعدُّ كتاب (المُفصَّل) للزمخشري ثاني كتاب بعد الكتاب لسيبويه قد أولي عناية واهتمام من علماء النحو عامة والشُّراح خاصَّة بشرح عباراته وبسط كنه مسائله، دون أن يخلُ الشرح من موقف الشُّرَّاح بالردّ والاعتراض والنقد حينًا، والموافقة والدفاع عنه حينًا آخر. وشارحنا الزَّمْلَكَاني من الشُّراح الذين كان لهم نصيب في ذلك بشرحه المختصر (غَاية المُحَصَّلِ في شَرْحِ المُفَصَّل).

وقد تعددت ردود الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشَــرَي فيما جاء في هذا القســم المتعلَّق بالاســم في أصــنافه وأوجهه الإعرابية في أكثر من موضــع فشــملت ردًّا على حدٍّ مُطْلَقٍ احتيج إلى تقييد، أو عبارات أشــكلت على الشــارح فَحُمِلتْ على غير وجه الصــواب، أما ردُّه على شــيخه ابن الحاجب في هذا القســم فمتعلقة بآرائـــــــه المطروحة في هذا الشــرح معارضًــا له من جهة، مدافعًا عمَّا ذكره الزَّمَخْشــري في بعضـــها من جهة أخرى في بضـــعِ مواضـــع، لذا آثرتُ جمع رُدُودَ هذا العالم في شــرحه هذا على صــاحب المصــنَّف وابن الحاجب في القسم المختص بالأسماء، وبذلك جاء عنوان البحث : **رُدُودُ الزَّمْلَكَاني المُتَوفَى ٦٥١هـ على الزَّمَخْشري وابنِ الحَاجِبِ في كِتَابِه غايةُ المُحَصَّل فِي شَرْحِ المُفَصَّل في قسم الأسماء (عَرْضٌ ودِرَاسَةٌ).**

وتتجلَّى مشكلة البحث في تنوُّع رُدُودِ الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشري وابن الحاجب في قســم الأســماء فكانت جديرة بالدراســة والمناقشــة، مع بيان رأي النحويين في ذلك. أما هدف البحث فظهر في دراســة بعض رُدُودِ الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشــري وابن الحاجب في كتابه غاية المُحصَّل (قسم الأسماء) وموازنتها بما ذكره النَّحْويُّون. وقد كان السؤال الرئيس لهذه الدراســة: ما أهم رُدُود الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشــري وابن الحاَجِبِ في كتابه غاية المُحَصَّل في شرح المَفَصَّل(قسم الأسماء) ؟ وما ورأي النحويين فيما وقف عليه الشـارحِ مِنْ رُدُود؟ وقد اتَّبع هذا البحث المنهج الوصـفي التحليلي النقدي الذي يتناسـب وطبيعة الموضوع، وطبيعة التعامل حول رُدُودِ الشارح على الزَّمَخْشري وابن الحاجب. واقتضـت تشكيلة البحث مقدمة فـــــ تمهيد بترجمة موجزة عن الزَّمْلكاني وكتابه (غاية المُحصَّل في شرح المُفصَّل) فمبحثين المبحث الأول: (رُدُودُ الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشري وابنِ الحَاجِب في أصــناف الاســم) والمبحث الثاني: رُدُودُ الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشــري وابنِ الحَاجِب في وجوه إعراب الاســم)، وخاتمة تتضـــمن أبرز النتائج، فقائمة تضـــم المصادر والمراجع المعتمدة في البحث.

التمهيد:

الزَّمْلَكاني هو عبد الواحد عبد الكريم بن خلف الأنصـــاري كمال الدين أبو المكارم بن خطيب زملكا، لُقِّب بالزَّمْلَكاني وابن زَمْلَكا.(١) من العلماء الذين أولوا اهتمامًا بالعلوم البلاغية وخاصـــة علمي البيان والمعاني، تأثُّر ببلاغة عبد القاهر الجرجاني وبكتابه دلائل الإعجاز.(٢) وهومن الشخصيات المغمورة التي لم تنل حظًّا وافرًا في استعراض قيمته ومكانته العلمية، ودوره في علوم العربية، أو الحديث عن شيوخه الذين تأثر بهم، أو تلامذته الذين اقتفوا أثره وساروا على دربه، ماعدا شيخه ابن الحاجب الذي صـرَّح بذلك الزَّمْلَكَاني في مواضـع من كتبه قائلاً: والأجود ما قاله شيخي أبو عمر بن الحاجب..، (٣) فجاء ذكر شيخه في البحث هنا ؛لأنه لا يمكن استعراض حياته دون ذكره ، فلا يمكن عزل ثمرة الاتصال بهذه الشخصية، ولا يمكن إلغاء أثرها في فكر تلميذه، محاكيًا مجاريًا له في أسلوبه ومنهجه، وشرحه للمفصل خير شاهد. وقد اتفقت كتب التراجم على تاريخ وفاته، (٦٥١هـ).

أمَّا كتابه غاية المُحَصَّـل في شـرح المُفصَّـل فهو الشـرح المختصـر لكتابه المُفْضِل- المفقود أغلبه ماعدا جزء يسير منه- ، وقد اتَّسم بالإيجاز والاختصار. قسَّمه الشارح تقسيم الزمخشري لمُفصَّلِه أربعة أقسام (فصل في معنى الكلمة والكلام فـــقسم الأسماء فالأفعال فالحروف فالمشترك، يبدأ الشارح بذكر جزء من نص الزمخشـري في المفصـل، ثم يعقبه بالشـرح الموجز مع التعرَّض لتفسـير معاني الكلمات، وأقوال بعض العلماء فيها، وتناول ما يمكن تناوله من آراء.

(١) الزَّمْلَكاني: بفتح الزاي المعجمة وسـكون الميم وفتح اللام والكاف ، وهي قرية بغوطة دمشـق. يُنْظَر: إسـماعيل الباباني البغدادي، هدية العارفين أسـماء المؤلفين وآثار المصـنفين ،د.ط، (اسـتانبول : طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية،١٩٥١م) طبعة أخرى بواسطة (بيروت :دار إحياء التراث العربي، د.ت) ٦٥٥/١. ٦٣٥/١.

(٢) قيل إنَّ كتابه المُجِيد في إعجاز القرآن المَجِيد ما هو إلا صـورة مُنَسَّـقة لفكر عبد القاهر في دلائل الإعجاز ، يُنْظُر: عبد الواحد الزَّمْلَكَاني، المُجِيد في إعجاز القرآن المَجِيد، دراسة وتحقيق: شعبان صلاح، ط الأولى،(القاهرة، دار الثقافة العربية:١٤١٠ه=١٩٨٩م) ص٣٥ قسم الدراسة.

(٣) يُنْظَر: غاية المُحَصَّل في شرح المُفصَّل، (قسم الأسماء)، تحقيق: ندى السيِّد الساعي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (١٤٢٣هـ =٢٠٠٢م) ص ٩٣٩، وقد جاء ذكره في كثير من المواضع لا يمكن حصرها هنا.

المبحث الأول: (رُدُودُ الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشري وابنِ الحَاجِب في أصناف الاسم)

المسألة الأولى: (القول في حدِّ اسم الجنس)

قال الزّمَخْشَري: "وهو ما عُلِّقَ على شيء، وعلى كلِّ ما أشبهه."[١] فعند الزَّمْلَكاني منقوضٌ بجميع المعارف غير العلم ؛ إذ المُعَرَّف باللام يصلح لكل معهود، واسم الإشارة لكل مشار إليه، و(أنت) لكل مخاطب، فثبت أنَّ كل واحد منها عُلِّق على شيء، وعلى كل ما أشبهه في المعنى الذي وُضِعَ اللفظ بإزائه. **والأجود** أنْ يُقال: "ماعُلِّق على شيء لا بعينه".[٢] فكان الردُّ في تحرير حد اسم الجنس عند الزمخشري لِعِلَّةِ الإطلاق في عبارة الحدِّ، دون التقييد بلفظة (لا بعينه) فقول الزمخشري في هذا الحدِّ كما يرى الشارح جامعٌ غير مانع، والحدُّ يجب أن يكون جامعًا مانعًا، مستغرقًا المحدود ومحيطًا به، جامعًا له ومانعًا لغيره.[٣]ومن الذين ردُّوا على هذا الحدِّ غير الزَّمْلَكاني الذي تبنَّى نقد ابن الحاجب وعاود التصريح به، بعض شُرَّاح المُفَصَّل كتخطئة مظهر الدين الزيداني له بعد استعراضه لأنواع الاسم في هذا الحيِّز، قائلاً : والثالث ما يكون متناولًا للمُسمَّى ولكل ما أشبهه وبقي على تناوله وهو أسماء الأجناس ، فإذا عرفتَ هذا فاعرف أنَّ قول المصنَّف غير صواب ؛ لاندراج المعارف غير العلم فيه.. [٤] وعليه: أرى أنَّ ما ذهب إليه الشارح من ردٍّ فيه نظرٌ أيضًا؛ لإنَّ الزمخشري كان حريصًا في انتخاب ألفاظ هذا الحدِّ، ففي قوله (ما عُلِّق على شيءٍ....) كلمة (شيءٍ) تُقال للمجهول، وللشيء النكرة، بينما اسم الإشارة يعلَّق على المشار إليه فهو معروف، والمُعرَّف

---

(١) المُفَصَّل في صنعة الإعراب، تحقيق ودراسة : فخر صالح قدارة، ط الأولى، (عمَّان: دار عمَّار، ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م) ص٣٣.
(٢) الزَّمْلَكَاني، مصدر سابق، ص٢٣.
(٣) هذا ما جرى عليه النحويون في بعض شروطهم للحدّ بناء على ما اصطلح عليه المُتَكَلِّمون . يُنْظر: الحُلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، د.ط ، (د.م، د.ن، د.ت) ص ٦٠.
(٤) المُكْمِل في شرح المُفَصَّل (قسم الأسماء) دراسة وتحقيق : علي أحمد سلامة الشروش، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمَّان ، (٢٠٠٩م) ص ٥١. بتصرُّف يسير.

بأل يُعَلَّق على شيءٍ معهود فهو معروف، والضمائر كـ (أنتَ) تعلَّق على مخاطب فهو معروف، بينما اسم الجنس معلَّق على شيءٍ نكره غير معروف، ثم إنَّ من المعاني التي يخرج إليها التنكير كما في (شيء) لبيان النوع والجنس، وبهذا فالردُّ في غير موضعه، فلا يمكن أن تكون لفظة (شيءٍ) هنا شاملة المعرفة والنكرة.

المسألة الثانية: (في نوع "أل" الداخلة على الصفة والمصدر..)

قال الزَّمَخْشَرِي:" وبعض الأعلام يدخله لام التعريف، وذلك على نوعين: لازم وغير لازم، وغير اللازم في نحو: الحارث والعبَّاس والمظفَّر والفضل والعلاء، وما كان صفةً في أصله أو مصدره."[١]

كان ردُّ الزَّمْلَكَاني على عبارة (وغير اللازم في نحو: الحارث..) في الحديث عن الأعلام المنقولة عن الأصل مما يقبل (أل) وهذا في الإشارة إلى النوع الثالث من أنواع (أل) وهي للمح الأصل، بقوله: "وغير اللازم في نحو: الحارث والفضل والعلاء مصدري فَضُلَ يفْضُل وعلا يعلو، وليست اللام في هذا النوع للتعريف، ولذلك حذف التنوين في: (هذا عمرو بن العلاء) وفائدتها الإيذان بأنَّ مسمى هذا الاسم في معنى هذا الاسم ليعطي معناها حال جعلها صفات مؤدية بأصالتها؛ ومما يؤذن بأن اللام ليست للتعريف أنَّ هذا النوع معرفة مع حذفها، وعلم مع وجودها." [٢] وما ذكره الزَّمْلَكَاني من بيان ذكره ابن يعيش قبله [٣].

وقد عدَّ بعض العلماء المتأخرين هذه اللام لام لمح الأصل كما هي عند الزَّمْلَكاني، لا لام تعريف إلا أنهم اختلفوا في عدِّها زائدة غير لازمة مجوِّزة للمح الأصل أو لام لمح الأصل فحسب ، فابن مالك يراها زائدة غير لازمة للمح الأصل لا للتعريف، والاسم العلم هنا حين اتصاله أو انفصاله عنها سِيَّان عنده [٤]،بينما

---

(١)مصدر سابق، ص٣٧

(٢)مصدر سابق، ص٦١.

(٣) يُنْظر: ابن يعيش، شرح المُفصَّل، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه :الدكتور إميل بديع يعقوب، ط الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية،١٤٢٢ه=٢٠٠١م) ١/ ١٣١.

(٤) ألفية ابن مالك ، د. ط ، (مكة المكرمة: دار التعاون ، د.ت) ص ١٦.

خالف ابن عقيل ابن مالك في عدِّه (أل) لا مُعَرِّفة ولا زائدة غير لازمة بل هي للمح الأصـــل فقط وهذا قســـم قائم بذاته عنده، فهي ليســـت زائدة لأنها أفادت معنى لا يستفاد إلا بذكرها، فابن عقيل يرى أنَّه إذا لمح الأصل أتى بـــــ أل وإن لم يلمح لم يؤت بها.[(١)] وقد اختار بعض المتأخرين أن تكون(أل)هنا زائدة مجوّزة للمح الأصل المنقول عنه، أي مثلما ذكر ابن مالك لكن يضـــــاف لما ذكر أنَّ لذكرها فائدة لا يمكن تجاهلها.[(٢)]

وعليه أرى أنَّ اللام هنا للمح الأصل فهي زائدة غير لازمة، فكانت الأعلام في الأصل مصدرًا أو صفة وسُمِّيَ بها شخص، فليست بحاجة اللام للتعريف، بعكس اللام في النَّجم لازمة ولا يمكن حذفها إذا أريد بالنجوم المســـماة بالثريَّا.. فلا يمكن عدُّ (أل) في هذه الأعلام المُســـمَّاه هنا والمُقيَّدة بالســـماع للتعريف كما جاءت في عبارة الزمخشـــري وإنْ جعلها غير لازمة، بل هي لام تختلف عن لام التعريف، فالأســماء معرفة ســواء بها أو بدونها، فهي بمنزلة عمرو ومحمد. ثم إن لهذه اللام فائدة في حالة الرغبة بالإشارة إلى معنى العلم من باب التفاؤل أو التشاؤم أو المدح جيء بها.

المسألة الثالثة: (القول في حَدِّ المُعْرَب)

قال الزَّمَخْشَـــرِي:" والاســـمُ المُعْرَبُ ما اخْتُلِف آخره باختلاف العوامل لفظًا، أو بحركةٍ، أو بحرف، أو محلًّا."[(٣)]

---

(١) يُنْظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط العشرون، (القاهرة: دار التراث - دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، ١٤٠٠ه=١٩٨٠م)١٨٥/١

(٢) يُنْظَر: جمال الدين بن نور الدين الموزعي، مصـــابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق: عايض نافع العمري، د.ط، (د.م: دار المنار،د.ت)ص٩٤. هذا العالم ولد بقرية موزع في اليمن ، وإليها يُنسب، لم تذكر التراجم تاريخ ولادته ، إلا أنها أشادت بنشأته وترعرعه في بيت علم وصلاح ، درس على أيدي علماء في عصره، كان بارعًا في فن الأصول والفقه والعربية والتفسير ، من مؤلفاته: تيسير البيان في أحكام القرآن، ومصابيح المغاني في حروف المعاني توفي سنة ٨٢٥ه. يُنْظر: الحسين بن الأهدل اليمني، تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن، ، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، د.ط، (د.م، د.ن، د.ت) ٢/ ٣٥٩، ٣٦٠.

وكذا نور الدين الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، قدَّم له ووضع هوامشه : حسن حمد ، إشراف: إميل بديع يعقوب ط الأولى، (بيروت : دار الكتب العلمية ،١٤١٩هـــ=١٩٩٨م) ١٧١/١ ، وكذا خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح ، ط الأولى ،(بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م) ١٨٥/١

(٣)مصدر سابق، ص٤١.

كان ردُّ الزَّمْلَكاني[١] بإشـــكالات ومآخذ ربَّما لا يثبت أكثرها عند النظر والتمحيص، فمن هذه الإشـكالات : الأول قوله: (أنه حدّ الشـيء بما يتوقف فهمه عليه ؛ لأنه إنما يخالف أواخره لاختلاف العوامل بعد فهم كونه معربا) . فردُّ الشارح فيه وجيهًا؛ لأنه حدّ المعرب ولم يبين الإعراب، وهذا الردُّ متداخل مع الردِّ التاســع في الحقيقة القائل فيه: إنَّ المعرب مشتق من الإعراب، والمشتق منه أسبق وجودا، فكان ينبغي أن يكون أسبق بيانا، ولكن يمكن أن يجيب الزمخشري بأن معرفة الفرع (المعرب) تدل على معرفة الأصـل (الإعراب) وإذا عُرِف الاسم المعرب فقد عرف الإعراب، وإذا عُرف الإعراب فقد عُرف المُعَرب والنتيجة واحدة، ولا مشـــاحة في الاصـطلاح. فالثاني في قول الشـارح: (ينقضــه بالفعل)، وهذا غير وارد لأنه قال قبل الحد: الاسـم المعرب، فقد بيَّن المحدود وأنه الاسـم، فلا علاقة للفعل في الحَدِّ وإن اشـترك في بعض الصـفات؛ لأنَّه حين صـرح بالمحدود فإنه يريد به تِبيان نوع من أنواعه وهو المعرب، فخرج الاسم المبني.

وأما الثالث: قوله: (ينقضه بـ هذان واللذان) فلا يُعترض به عليه ؛ لأن النحويين أنفســـهم اختلفوا في (هذان واللذان) هل هما مثنيان حقيقة أم لا[٢] ؟ ونتيجة لذلك اختلفوا في إعرابهمـا وبنـائهمـا، والأكثرون على أنهمـا معربـان، وهو ظـاهر قول سيبويه.[٣] فكونه جعلها أسماء متمكنة دليل على أنه يراها معربة ، لأنَّ التمكُّن هو الإعراب .وعلى هذا فالزمخشـــري ربما يرى أنَّهما داخلان في المعرب فلا يُعترَض عليه بهما

وأمَّا الردُّ الرابع وهو قولـه: (أنـه يخرج عنـه الكلمـة التي لم يدخل عليها ســـوى عامل واحد كالظروف والمصــادر اللازم نصـبها). فالجواب عليه أن هذه الظروف أو المصـــادر كان الأصــل أن يدخل عليها عوامل مختلفة ترفعها أو تنصــبها أو

(١)مصدر سابق، ص٨١ ،٨٢.
(٢) يُنْظر: ابن يعيش، مصدر سابق ، ٣٥٤/٢، ٣٧٥.
(٣) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ =١٩٨٨م) ، ٤١١/٣.

تخفضـها حسـب ما يقتضـيه السـياق، ولكنها لزمت حالة واحدة بعامل واحد، ومع ذلك ظلّت معربة؛ لأنهم نظروا إلى أصـــلها وهو قبولها للعوامل المختلفة. وأما الخامس وهو قوله: («أو» للإبهام فلا تصـــلح في الحد)، وهذا صـــحيح لو كانت (أو) للإبهام هنا، ولكنها في الحقيقة إنما هي للتنويع أو التقســـيم وليس في الأمر إبهام. وأما الســـادس وهو قوله: (بحركة أو بحرف مســـتغنى عنه)، فهذا رأي الزَّمْلَكَاني وليس واجبا، فالزمخشري أراد في الحد استقصاء أنواع المعرب وأنه يكون تارة بالحركة وهو الأصـــل ولذلك بدأ فيه، وتارة يكون بالحرف وهو الفرع وهو ما بينه بعد ذلك كالأسماء الستة والمثنى وجمع التصحيح (١). وقال في السابع: (أنَّ المعرب إنما يختلف بالعوامل لا باختلافها). وهذا فيه نظر؛ لأنَّ الزمخشري استخدم إضـافة الصـفة إلى الموصـوف، وأصـل الكلام: ما اختلف آخره بالعوامل المختلفة، فأضاف مصدر الصفة (المختلفة) إلى الموصوف (العوامل) وهو جائز عند بعض النحويين كما قالوا: أخلاق ثيابٍ وجردُ قطيفةٍ، والكوفيون أجازوا ذلك. (٢) وأما قول الشـــارح: (أنَّه حدّ المعرب بثمرة معرفته، إذ الغرض من معرفة حقيقة المعرب أن يُخالف بين أواخره، وهو كما لو حدّ الفاعل بأنه المرفوع بفعله). فهذا رأي الزَّمْلَكَاني والزَّمَخشـــري غير ملزَم به؛ إذ يمكن للَّزمَخْشـــري أن يقول إنَّ التعريف والثمرة لا ينفكان عن بعض، فالثمرة مســتفادة من الحد، والمحدود تأتي ثمرته من ماهيته، ثم إنَّ قوله كما لو حدَّ الفاعل بأنَّه المرفوع بفعله اعتراض بما لا اعتراض فيه؛ لأنَّ حد الفاعل بأنه المرفوع بفعله حدٌّ صـــحيح ولا إشـــكال فيه، لأنَّه حدٌّ نحوي وليس حدًّا منطقيا كما قال ابن مالك في تعريف الفاعل: الفَاعِلُ الَّذِى كَمَرْفُوعَي أَتَى زَيْدٌ مُنيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى (٣)

(١) يُنْظر: الخوارزمي ، التخمير، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د.ط، (مكة المكرمة: دار الغرب الإسلامي، د.ت) ١/ ٢٠٤.
(٢) يُنْظر: شـرح الرضـي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشـير مصـري، ط الأولى،(الرياض: جامعة الإمام محمد بن سـعود الإسـلامية، ١٤١٧هـ) ١/٩٢٢.
(٣) ألفية ابن مالك، ص ٢٤.

المسألة الرابعة: (في إطلاق اللازم على الضمير المتصل المستتر والبارز)

قال الزَّمَخْشَـرِي:" والضـمير المسـتتر يكون لازمًا وغيرَ لازم، فاللازم في أربعة أفعال: افْعَلْ وتفْعَل للمخاطب، وأفْعَلُ ونَفْعَلُ. وغير اللازم في فعل الواحد الغائب، وفي الصفات. ومعنى اللزوم فيه أنَّ إسناد هذه الأفعال إليه خاصـة، ولاتُسنَد البتَّة إلى مظهر، ولا إلى مضمر بارز...."(١)

ذكر الزَّمْلَكاني أنَّ ابن الحاجب رأى أنَّ المراد باللازم أنَّ الفاعل لا يكون إلا مضـمرًا متصـلًا مسـتكنًا كان أو بارزًا، كما في التثنية والجمع، قائلاً: هكذا قال شـيخي. فردَّ على شـيخه بقوله: "وهذا فيه نَظَر؛ لأنَّ الكلام في المسـتكن؛ لأنَّ الزَّمَخْشري قال: (والضمير المستتر يكون لازمًا وغيرَ لازم)، وقال أيضًـا في بيان (معنى اللزوم): (أنَّك لا تسند البتَّة إلى مظهر ولا إلى مضـمر بارز) فكيف يصـح حمل اللازم على المسـتكن والبارز مع تصـريح المُصَـنِّفَ بإرادة المسـتكن. قال الحاجبيُّ: والدليل عليه أنَّه مَثَّل بما يصـح أن يكون فيه الضـمير بارزًا، وهو (افْعَلْ وتفْعَل للمخاطب)؛ لأنَّك تقول : افعلا وتفعلون. وقيل: فيه نظر أيضًـا؛ لأنَّا لا نُسَلِّم أنَّه أراد مطلق الأمر أو مطلق المخاطب حتى يصـح أنْ يُقَال: يبرز الضـمير في بعض المواضـــع، بل أراد المفرد المذكَّر من كل واحد من الأمر والمخاطب، وعدم إبراز الضمير في المفرد منهما من الواجبات، هذا مع أنَّ ما ذكره الحاجبيُّ لا يوافق قول المُصَنِّف."(٢)

إنَّ اللزوم المرتبط بالضمير المتصل عند الزمخشري هو إسناد الأفعال الأربعة (افْعَلْ وتفْعَل وأفْعَلُ ونَفْعَلُ) إلى المخاطب في الأمر الواحد المذكِّر ومضـــــارعه، وللمتكلم بأنواعه مفردًا كان أو مثنىً أو جمعًا، وبذلك لا يمكن إسـنادها إلى مظهرٍ أو مضمرٍ بارزٍ كما يحصل ذلك في غير اللازم هذا هو الجاري على ألسنة بعض

(١)مصدر سابق، ص ١٣١.
(٢)مصدر سابق، ص٦٧٧. بتصرُّف.

النحاة، بخلاف التثنية والجمع من أفعال المخاطب كما في (اِفْعَلَا واِفْعَلُوا) فهما لا يشـــملان اللزوم؛ لبروز الضـــمير فيهما فيخرجان من دائرة الاســـتتار اللازم إلى الظهور اللازم. ومراد عبارة الزمخشـري عند ابن الحاجب في معنى اللزوم شـاملٌ البارز في الأمر المثنى والجمع وإن كانا بارزين. فعبارة الزمخشري متوافقة مع رأيه كما يقول. (١)

ومن شُـــرَّاح المُفَصّـــل الذي وافق الزملكاني في ردِّه على ابن الحاجب يحيى العلوي قال: "وزعم ابن الحاجب أنَّ مراد الشـيخ باللازم هو أنَّ إسـناد الفعل إلى ظاهر وإلى مضـمر منفصـل متعذرٌ في هذه الأفعال... وهذا فاسـدٌ لأمرين: أما الأول: فإنَّ الشيخ قد فسَّر اللازم ومراده به بقوله: إنَّ إسناد هذه الأفعال إلى ظاهر وإلى مضـمر لا يجوز البتَّة. ومع هذا التفسـير يندفع هذا الوهم. وأما الثانية: فلأنَّا قد بينَّا أنَّ اللزوم في هذين الفعلين مشـروط بكونهما مسـتعملين في الوحدة كما حققناه فبطل ما توهَّمه ابن الحاجب."(٢)

وعليه فالضـمائر المتصـلة المرفوعة المسـتكنة اللازمة لا تسـند إلى ظاهر ولا مضـمر بارز، لاستغنائه عنها فبقيت مستكنة، ولأنَّ هذه الأفعال تدل على الفاعل فلا يحتاج بروزه (٣). ولو ردَّ الزَّمْلَكاني على ابن الحاجب زيادة على ما قال بقول: إنَّ عبارته هذه توصـــله إلى موافقة مذهب الأخفش وأبي عثمان المازني (٤) في النظر بأنّها أحرف مطابقة وعلامات على العدد لا ضـمائر، فأفعالها مسـندة إلى

(١) يقول ابن الحاجب في شرحه لعبارة الزمخشري : "يعني بقول اللازم أنَّ الفاعل لا يكون إلا مضمرًا متصلاً ،ولا يكون ظاهرًا ولا منفصلا، والدليل على أنه لم يردْ باللزوم إلا المتصل مستكنًا كان أو بارزًا أنَّه مثَّل بما يصحُّ أن يكون فيه بارزًا مثل (اِفْعَلْ وتَفْعَلْ) للمخاطب؛ لأنك تقول (افْعَلا وتفعلون) فدلَّ على أنَّه لم يرد المستكن خاصَّة كما وقع في بعض النسخ." الإيضاح في شرح المُفَصَّل، تحقيق: موسى بناي العليلي،د.ط، (العراق: إحياء التراث الإسلامي، د.ت) ٤٦٦/١.

(٢) يحيى بن حمزة العلوي، المُحَصَّل في كشف أسرار المُفَصَّل (السفر الثاني) ، تحقيق: سليمان بن سليمان عبد العزيز الراجح العنقري، رسالة دكتوراه، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية ، ١٤٢٦هـ-١٤٢٧هـ. ص٥٨٦، ٥٨٧.

(٣) يُنْظر: شهاب الدين أحمد الثعلبي الزرعي، شـرح الجرجانية في النحو لعبد القاهر الجرجاني، اعتنى به: محمد عبد العزيز عبد الخالق، ط الأولى، (بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠١٧م) ص ١٦٤.

(٤)ذهب الأخفش إلى أنَّ الياء في تضربين ليس بضمير، بل حرف تأنيث، والضمير لازم الاستتار، وذهب المازني إلى أن الحروف الأربعة في المضارع والأمر (الألف في المثنى، والوا في جمع المذكر، والياء في المخاطبة والنون في جمع المؤنث) علامات كألف الصفات وواها في نحو : ضاربان ....، والفاعل عنده مستتر. يُنْظر: شرح الرضي على الكافية ١٢٦/٢.

ضمائر مستكنة هي المسند إليه للفعل وفاعله وهذا يخالف قول الزمخشري. ثم إنَّ الضمير المستتر مخفي، ليس له علامة ظاهرة بل مضمر في النيَّة كما قال سيبويه. (١)

المسألة الخامسة:(في حكم إثبات التاء في الفعل المنسوب إلى المؤنث والمذكر مع عدم الفصل)

قال الزمخشري: "والتأنيث على ضربين: حقيقي .....، وغير حقيقي كتأنيث الظلمة والنعل ونحوهما مما يتعلق بالوضع والاصطلاح. والحقيقي أقوى، ولذلك امتنع في حال السعة (جاء هندٌ)، وجاز (طلع الشمس)، وإن كان المختار (طلعت)...."(٢)

قال الزَّمْلَكَاني : " قال شيخي: (وقول النحاة :إنَّ إثبات التاء مع عدم الفصل أحسن، ليسبجيِّد؛ إذ الاتفاق على قوله تعالى: ﴿**وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**﴾.(٣) وفيه نظر؛ إذ لا يلزم من وروده أن لا يكون غيره أحسن، ثمَّ سهَّل الحذف ضم الشمس إلى القمر كما لو قلت : (جاءني هند وزيد)".(٤) رفض ابن الحاجب رأي النحويين القائل باستحسان إثبات التاء في الفعل مع المؤنث المجازي المتصل به من عدم الإثبات، فالأمران عنده سيَّان (الإثبات وعدمه)، بينما يرى الزَّمْلَكاني أنَّ ما ذكره ابن الحاجب يحتاج أن يعاد النظر فيه، إذ ليس من الملزم إن وردت بدون تاء ألَّا يكون إثبات التاء أحسن من عدم الإثبات (٥). والمتفق عليه والمختار عند النحويين في حكم الفعل المتصل بالفاعل المجازي التأنيث (٦) إثباتها مع تجويز عدم الإثبات كما في قول: طلعت الشمس- طلع الشمس. وكما يقول ابن يعيش: "لأنَّ التأنيث

(١)ينظر: مصدر سابق، ٢/ ٦ ، ٢٤٦/١ .
(٢) مصدر سابق، ١٨٧.
(٣) سورة القيامة ، الآية٩.
(٤) مصدر سابق، ص٩٢٠.
(٥) يُنْظر: مصدر سابق، ص٩٢٠.
(٦) يُنْظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، د.ط، (سوريا: الشركة المتحدة للتوزيع ،د.ت) ص ٢٢٤، خالد الأزهري، مصدر سابق، قائلاً فيه: "ولو ورد (وجُمِعتْ) في ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ لم يمتنع.١/ ٤١٠.

لمَّا لم يكن حقيقيًا ضَعُف، ولم يُعيَّن بالدلالة عليه، مع أن المذكر هو الأصل فجاز الرجوع إليه...وإثبات التاء أحسن."(١)

وقد جعل ابن هشام حكم تأنيث الفعل مع فاعله المؤنث تأنيثًا مجازيًا مع عدم الفصل فيما يتصل بهذه الآية من التأنيث الراجح، وقد جيء بها بالتذكير.

ومن بين الأقوال التي قيلت في تخريج ﴿وَجُمِعَ **الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ**﴾ (٢): مجيء الفعل (جُمِعَ)مذكرًا مع أنَّ الشمس مؤنثة؛ لأنَّه حمل على المعنى، كأنه قيل: وجُمِع الضوءان (٣). وقيل على إرادة البين، لما كان تقدير الآية (وَجُمِع بين الشمس والقمر) فجاء الفعل مذكرًا لتذكير (بين). (٤) وقيل الواو فيها ليست واو عطف فقط، بل الواو الجامعة وهي التي تعطف الاسم على اسم لا يصح انفراده فلا يمكن الاستغناء عن معطوفها كـ (اختصم زيدٌ وعمرو) فالواو تجمع بين الاسمين في العامل. (٥) فغُلِب المذكر باعتبار الأصل، وقيل ترجيح المغلوبين على الآخر كما في الآية فالواو فيه جامعة؛ لأنَّ لفظ الفعل مقتص غير مكتمل.... (٦)

وعليه فإنَّي أرى أنَّ المعنى البلاغي المُحكِّم الرئيس في مجي الفعل مؤنثًا أو مذكرًا، والآيات القرآنية خير دليل، "فكل خروج في القرآن عما هو كثير في اللغة إنَّما هو لأمر يقتضيه المعنى الدقيق المطابق لما تقتضيه الحال، فهو الأبلغ والأفصح والأرجح في محلِّه". (٧) أما كلام البشر فجواز الوجهين مع اختيار الأفصح منهما. وبذلك اتفق مع ما قاله الزَّمْلَكاني في أول عبارته، فلا يمكن جعل الأمرين -كما جعلها ابن الحاجب- مستويان في الدرجة نفسها، واخْتَلِفُ معه في

---

(١) مصدر سابق، ٣/٣٦٠.
(٢)سورة القيامة ، الآية ٩
(٣) يُنْظَر: القرطبي، مشكل إعراب القرآن ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط الثانية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ه)٢/٧٧٧، ٧٧٨.
(٤)المُنْتَجَبُ الهمذاني ، الفَرِيدُ في إعراب القرآن المجيد، تحقيق وتعليق: محمد نظام الدين الفتيح، ط الأولى،(المدينة المنورة: دار الزمان للنشر والتوزيع، ١٤٢٧ه=٢٠٠٦م)٦/٢٧٦. بتصرُّف.
(٥) السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ط الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م) بتصرُّف، ص ١٩٦.
(٦) يُنْظَر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى ، (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه،١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م)٣/ ٣٠٢
(٧)بهاء الدين عبد الرحمن، حول تاء التأنيث، متاح على شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية، http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=12466 ، تاريخ الدخول: ١٧/١١/ ١٤٤١ه، الساعة ١٢,٤٨م. (٢٠٠٦م)

تمثيله بـــــــ (جاءني هندٌ وزيدٌ) فحكم الفعلين في المثالين يختلف باختلاف نوع مؤنثهما، وأيضًا (واو) المثال الثاني ليست كـــ (واو) الآية، ولو قيل: (اختصم زيدٌ وهندٌ) لتشابه الفعلين في كون الاسمين شريكين في الفاعلية من حيث المعنى.

المسألة السادسة: (في علة عدم مجيء ألف اسم الفاعل للإلحاق)

قال الزَّمَخْشري:"وكل ثلاثي فيه زيادة للإلحاق بالرباعي كجدول وكوكب وعثير، أو لغير الإلحاق وليســت بمدة كأجدل وتنضــب ومدعس، فجمعه على مثال جمع الرباعي تقول جداول وأجادل وتناضب ومداعس." [١]

قال الزَّمْلَكَاني: "ولم يقض على فاعل بالإلحاق؛ لأن الألف لم يجيء للإلحاق حشوًا. قال شيخي: لِمَا يلزم من تحركها مع أنها في حكم الأصلي؛ يعني: في نحو ضُــويْرِب. ويَردُّ عليه أن تصــغير جعفر وجمعه تحرك فيه ما يقابل الألف لا مانع أن يتحرك الألف كالأصــلي. ويمكن أن يُقال: إنَّ الألف في (فاعل) لبيان اســم الفاعل كما أنها في مثال (صــــالحتُ زيدًا) لبيان معنى المفاعلة". [٢] وقد علَّق الرضي على ما ذكره ابن الحاجب في عبارته هذه بكلامٍ قريب من كلام الزَّمْلَكَاني في التأكيد على الاكتفاء بأن لا تكون تلك الزيادة مطردة في إفادة معنى كالألف في اسم الفاعل، فهذه الزيادة ليست للإلحاق، لإحالتها للغرض المعنوي الذي جيئت من أجله. وذكر في موضـــع آخر أن فَاعَل ليســـت ملحقة بدحرج كما ظن ابن الحاجب؛ لأن مصـدره يختلف عن مصـدر دحرج دحرجة بعكس فاعل مفاعلة، مع أن زيادتها مطردة لمعانٍ. ولمَا لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وســـطًا في الفعل حكم الزمخشـــري[٣] وتقبله ابن الحاجب أن ألف تغافل للإلحاق بتدحرج وهذا وهم منهمـا، لأن الألف هنـا غـالبـة في إفـادة معنى ....، ولو كـان الألف في تغـافـل للإلحاق لكان أيضــا في اســم فاعله، فلا يصــح إطلاق قول : إنَّ الألف لا تكون

(١) مصدر سابق، ص ٢٠٥.
(٢)مصدر سابق، ص ٩٠٢ ، ٩٠٣.
(٣) مصدر سابق، ص ٢٧٨.

للإلحاق في الاسم وسطًا...،فلما لم يقم دليل على امتناع كون الالف في الوسط للإلحاق جاز أن يحكم في خاتم وعالم كونها ألفًا للإلحاق بـــ (جعفر).[١] وعليه فإن الحكم على الألف في اسم الفاعل ليست للإلحاق بما ذُكر من علة عند ابن الحاجب ليس سبب رئيس لإيضاح الفرق بين ألف الإلحاق وألف اسم الفاعل، فألف اسم الفاعل مما اطرد في زيادة لمعنى غير الإلحاق وكما يقول ابن جني: "فأمَّا ألف فاعل .....فإنها وإن كانت راسخة في اللين وعريقة في المد فليس ذلك لاعتزامهم المد بها بل المد فيها –أين وقعت– شيء يرجع إليها في ذوقها وحسن النطق بها ألا تراها دخولها في(فاعل) لتجعل الفعل من اثنين فصاعدًا نحو (ضارب وشاتم) فهذا معنى غير معنى المد وحديث غير حديثه."[٢] فما ذكره الزَّمْلَكاني من قول أقرب إلى الصواب.

المبحث الثاني (رُدُودُ الزَّمْلَكَاني على الزَّمخشري وابن الحاجب في وجوه إعراب الاسم)

المسألة الأولى: (أنواع الجملة الخبرية)

قال الزَّمَخْشَرِي: " والجملة على أربعة أضرب: فعلية واسمية وشرطية وظرفية..." [٣]

قال الزَّمْلَكَاني: " سبق أول الكتاب– يقصد المُفصَّل– أن الجملة إما اسمية أو فعلية[٤]، فقِسْمَتُها إلى أربعة قسمة متداخلة؛ إذ الشرطية والظرفية فعليتان، كالجملة الأمرية والاستفهامية.."[٥] والحقيقة أنَّ النحويين أنفسهم لم يستقروا على تقسيم مُوحَّد بل تعددت عندهم فمنهم من قسَّمها تقسيم ثنائي مُكَوَّنٍ من : (الجملة الاسمية والجملة الفعلية) تبعًا للعلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه، هذا عند الأغلب، وقد قال به أبو البركات الأنباري وابن يعيش[٦] وابن مالك[٧]...، يقول الأنباري:

(١) شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٢ه، ١٩٨٢م) ١/ ٥٧ ، ٥٨، ٥٩

(٢) الخصائص ، ط الرابعة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ت) ١/ ٢٣٥.

(٣)مصدر سابق، ص٤٩.

(٤) يقصد الزَّمْلَكاني قول الزمخشري في أوَّل مَفصَّله عن معنى الكلمة والكلام . ص٣٢.

(٥)مصدر سابق، ص١٦٤.

(٦)يُنْظَر: مصدر سابق، ٢٢٩/١.

(٧) يُنْظَر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، (د.م : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر،١٣٨٧ه= ١٩٦٧م) ص ٤٨.

فإن قيل على كم ضربًا تنقسم الجملة؟ فالجواب على ضربين: جملة اسميّة، وجملة فعلية.[١] مع حكمه بفعلية الجملتين الشرطية والظرفية.[٢] وابن يعيش الذي أشار إلى أنَّ تقسيم الزمخشري للجملة إلى أربعةِ أقسام ما هي إلا قِسْمَةُ قائمة على اللفظ، فهي عنده ضربان فعليّةٌ واسميّةٌ.[٣] والصواب عند أبي علي الشلوبين الاقتصار على الجملة الاسمية والفعلية؛ لأنَّ ما بعدهما راجع إليهما، وإن وجب ذكر ما بعدهما فوجبَ ذكر جمل الأمر والنهي والاستفهام وغير ذلك من أنواع الكلام.[٤] وقد اختار هذا التقسيم من شُرَّاح المفصَّل: ابن الحاجب[٥]و مظهرالدين.[٦] والزَّمْلَكاني، وكما يقول ابن إياز: " فهو المُرضي عند الحُذَّاق؛ لأنَّ كل جملة وقع عليها الاتفاق أو حصل فيها الاختلاف بهما تُقدَّر."[٧] وهناك من أضاف إلى القسمة الثنائية قسم ثالث وهو ابن هشام الأنصاري فهي عنده (اسمية وفعلية وظرفية) بتعليقه على زيادة الزمخشري وغيره الجملة الشرطية، والصحيح أنها من قبيل الفعلية.[٨] وارتضى هذا الرأي السيوطي.[٩] بينما اعتمد أبو علي الفارسي التقسيم الرباعي، مشيرًا إلى أنَّ ابن السرَّاج قد جعل الظرفية قسمًا قائمًا برأسه لا مفردًا ولا جملة واستحسن هذا[١٠]، مع ذلك جعله في تقسيمه من قبيل الجملة.[١١] وقد تبعه الزمخشري وابن معطِ[١٢] في هذا التقسيم، مع أنَّ الزمخشري

(١)يُنْظَر: أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبُّود، ط الأولى، (بيرت: دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ١٤٢٠ه، ١٩٩٩م) ص ٧٥ ، ٧٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٥ ، ٧٦بتصرف.

(٣) مصدر سابق، ٢٢٩/١.

(٤)حواشي المُفَصَّل من كلام للأستاذ أبي علي الشلوبين، تحقيق: حماد بن محمد الثمالي، إشراف: يوسف عبد الرحمن الضبع،(مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ =١٩٨٢م) ، ١/ ٦١. بتصرَّف.

(٥) يُنْظَر: مصدر سابق، (الإيضاح في شرح المُفصَّل)، ١/ ١٨٧.

(٦)يُنْظَر: مصدر سابق، ص ٩٥.

(٧)ابن معطِ ، الفصول الخمسون في النحو ، تحقيق: محمود الطناحي، د.ط، (د.م: عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت) ص ١٢٠.

(٨) يُنْظَر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،د.ط، (بيروت: المكتبة العصرية،١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م) ٤٣٣/٢.

(٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط (مصر: المكتبة التوقيفية، د.ت)٥٦/١ ،٥٧.

(١٠) يُنْظَر: المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، (الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع،٢٠٠٢م) ص٦٣.

(١١) يُنْظَر: الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود ، ط الأولى ،(جامعة الرياض: كلية الآداب، ١٣٨٩ه=١٩٦٩م)ص ٤٣.

(١٢) يُنْظَر: ابن معطِ، مصدر سابق، ص ١٢٠.

قال في أول حديثه عن معنى الكلمة والكلام أنَّ الكلام هو المُركَّب من كلمتين الذي لا يتأتى إلا في اسمين كـ (زيد أخوك) ، أو فعل واسم كـ (ضرب زيدٌ) وتُسمَّى الجملة.(١)

وعليه فالتقسيم المتفق عليه هو ذاك التقسيم القائم على المستوى التركيبي للجملة، يقول سيبويه: " هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ الله أخوك..، ومثل ذلك يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّلِ بدٌ من الآخرِ في الابتداء". (٢) وهو التقسيم الثنائي المشهور عند النحويين (الاسمية والفعلية)، فإذا جاء مسندها اسم كـ (زيدٌ أبوه منطلق) فهي جملة اسمية دالة على الثبوت والدوام. وإذا جاء مسندها فعل نحو: (زيدٌ أبوه ينطلق) فهي جملة فعلية دالة على الحدوث التجدد. أما تقسيم الجملة إلى أربعة أقسام فهو تقسيم لفظي راجع إلى القسمين الماضي ذكرهما، حتى وإنْ صُدِّرت الجملة بحرف أو أداة شرط، فهي فعلية شأنها شأن الجملة الأمرية والاستفهامية، والجملة الظرفية إن قدِّر فيها (كائن أو مستقر) إن أريد الثبوت، عُدَّتْ جملة اسمية، وإن قُدِّر (يستقر)أريد الحدوث عُدَّتْ فعلية، وذلك حسب المعنى المُراد.

المسألة الثانية: في أقسام المفعول فيه

قال الزَّمَخْشَرِي: " هو ظرفا الزمان والمكان، وكلاهما منقسمٌ إلى مبهمٍ ومؤقَّت، ومستعملٍ اسمًا وظرفًا، ومستعملٍ ظرفًا لا غيرُ. فالمبهم نحو الحين والوقت والجهات الست، والمؤقت نحو اليوم والليلة والسوق والدار. والمستعمل اسمًا وظرفًا ما جاز أن تَعْتَقِب عليه العوامل. والمستعمل ظرفًا لا غير ما لزم النصب، نحو قولك: سِرْنَا ذاتَ مرَّة...."(٣)

(١) يُنْظَر: مصدر سابق، ص ٣٢.
(٢) مصدر سابق، ١/ ٢٣.
(٣) مصدر سابق، ص ٧٤.

قال الزَّمْلَكَاني: " فيه تداخل؛ فإن المستعمل اسمًا وظرفًا، والمستعمل ظرفًا لا غير لا يخرج عن كونه مبهمًا ومؤقتًا، والوجه أن يجعل بقسمين: كأنه قال: (ينقسم إلى مبهم ومؤقت)، وكل واحد منهما إما (مستعمل اسمًا وظرفًا و) إما (مستعمل ظرفًا لا غير). ثم إنه قسم الظرفين إلى مبهم ومؤقت، مع أن الظرف المكان لا يكون إلا مبهمًا، ويمكن أن يقال: «دخلت الدار» من قبيل المؤقت، ويكفي لصحة الانقسام وجود صورة."[١]

كان ردُّ الزَّمْلَكاني على هذا التقسيم بعدم القبول في شيئين:

الأول: في محله، فالزمخشري قسم المفعول فيه إلى أربعة أقسام (مبهم، مؤقت، مستعملٌ اسمًا وظرفًا، ومستعملٌ ظرفًا لا غير) وهذه الأقسام في الحقيقة قسمان، فالمبهم إما مستعمل اسمًا وظرفًا أو ظرفًا لا غير، وكذلك المؤقت، فديدن هذا التقسيم ديدن تقسيم العلم إلى مفرد منقول ومرتجل، ومركب منقول ومرتجل. والثاني: ليس في محله، القائل فيه: (إنَّ ظرف المكان لا يكون إلا مبهمًا) وقد جانبه الصواب في ذلك، فظرف المكان يكون مبهمًا ومختصًّا. ويمكن أن يعتذر للزَّمْلَكَاني أنَّ قول القائل «دخلت البيت» من باب المفعول به وليس من باب المفعول فيه. وهذا ما ذكره حقًا في شرحيه الكبير والصغير.

وقد وُسِمَ تقسيم الزمخشري عند ابن الحاجب [٢] والجندي بعدم الاستقامة، [٣] ومثلهما مظهر الدين الذي ذكر أن هذا خبط، فإن قُسِّم ظرف الزمان هذا التقسيم لا يكون الظرف المكان إلا مبهمًا، فنحن نعني بالظرف ما يكون منصوبًا من الزمان والمكان ولفظة (في) هذه مقدَّرة، والمكان المؤقت لا ينصب، بل يكون جارًا ومجرورًا، فإذا جاء جارًا ومجرورًا لا يطلق عليه ظرف [٤].

(١)مصدر سابق، ص٣٨٢.
(٢)يُنْظَر: مصدر سابق، ص٣١٦/١.
(٣) يُنْظَر: الإقليد في شرح المُفصَّل، دراسة وتحقيق الجزء الأول من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء، تحقيق: محمد عثمان بن طاهر، يوسف حسين بادي، علي نور الدين سالم، رسالة ماجستير، مصراته، جامعة ٧أكتوبر، كلية الآداب، عام ٢٠٠٦م)
(٤) يُنْظَر: مصدر سابق، ص ١٥٣.

وهناك من ارتضى تقسيم الزمخشري دون اعتراض وإن جاءت تسميته عندهم بـ المختص كابن يعيش فيما جاء نصُّه: " وأمّا المكان، فكل ما تُصرّف عليه، واستقرّ فيه من أسماء الأرضين، وهي على ضربَيْن: مُبْهَمٌ، ومُختَصٌّ. فالمبهمُ ما لم يكن له نِهايةٌ، ولا أقطارٌ تحصره، نحو: الجهات الستّ، كخَلْفٍ، وقُدّام، وفَوْق، ... ونحو ذلك، والمختصُّ ما كان له حَدٌّ، ونِهايةٌ، نحو: الدار، والمَسْجِد، والجامع، والسوق، ونحو ذلك". [١]

وقد أطلق عليه بعض النحويين باسم المكان المختص لا باسم الظرف، فالظرف لا يطلق إلا على ما انتصب على الظرفية ولا يكون إلا مبهمًا، أما كونه مؤقتًا لا يمكن ذلك، معلِّلين أنَّ الدار والمسجد والسوق.. ليست ظروفًا بل أسماء مختصة، وشرط ظرف المكان أن يكون مبهمًا.

وفي كون ظرف المكان (مختصًا) مؤقتًا سببٌ في تعدد أقوال النحويين في إعرابه: فمنهم من نظر إلى أنه ظرف مختص منصوب على الظرفية ، ولكن يظلُّ شاذًا لا يقاس عليه ، وقد نسبه الشلوبين للجمهور، ومنهم من يرى أنه اسم منصوب بإسقاط حرف الجر وهو مذهب الفارسي وقال به ابن مالك أيضًا، ومنهم من قال إنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، تشبيهًا الفعل اللازم بالفعل المتعدي، وهذا لا يكون إلا في الأفعال اللازمة، ومنهم من ذكر أن هذا الاسم يعرب مفعولاً به، مُعلِّلين على أن الفعل الداخل عليه تارة ما يكون متعديًا بنفسه وتارة بحرف الجر، فهذا لا يكون إلا للأفعال الصالحة للتعدي بنفسها وبغيرها، وقد جاز استعمالاها وكَثُر، دون الأفعال التي لا يمكن أن تقوم بذلك كـ ذهب....[٢]

فالراجح عندي أن المفعول فيه ينقسم إلى قسمين: مبهم، ومؤقت. وكل قسم منهما ينقسم إلى قسمين كما قال الزَّمْلَكَاني. وقد جرت عادة الزمخشري أن يفصِّل

---

(١) مصدر سابق، ١٢٣/١.

(٢) يُنْظَر: شــرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، (القاهرة: دار الطلائع، د.ت) ٢/ ١٦٤. وكذا السيوطي، مصدر سابق، ٢/ ١٤٧، ١٤٩. وكذا الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك ، ٤٨٦/١

في تقسيماته للمصطلحات، فَيوهِم غيره بتبنّيه تقسيمًا يخالف فيه البقية وهو ليس كذلك. والراجح عندي أيضًا: أن ظرف المكان يكون مبهمًا ومختصًّا كما قال الزمخشري "فالْمُخْتَص وهُوَ الَّذِي لَهُ اسْم من جِهَة نَفسه كَالدَّارِ وَالْمَسْجِد ...وأرى أيضًا أنَّ الفعل له دور في إعراب الاسم المختص في كونه منصوبًا على الظرفية أو مفعولاً به منصوب، فإذا كان الفعل متعديًا بنفسه فنصب الاسم دون واسطة فهو مفعول به ويظل اسمًا مختصًّا، دون الإشارة إلى صلته بالظرفية، وكذلك إن تعدى بواسطة حرف جر غير (في) كـ (ذهبت الشام) فمفعول به منصوب بعد إسقاط حرف الجر منه، وإن تقيَّد وصوله إلى الاسم هذا بواسطة (في) فهو منصوب على الظرفية وإن كان مختصًّا.

المسألة الثالثة: (في التمثيل «بمَقْدَم» من قبيل استعمال المصدر ظرفًا)

قال الزَّمَخْشَرِي: " وقد يجعل المصدر حيناً لسعة الكلام، فيُقَال: (كان ذلك مقدم الحاج)، (وخفوق النجم)، (وخلافة فلان)، (وصلاة العصر) ...."(١)

قال الزَّمْلَكَاني: " لأنَّ الأصل: (كان ذلك) زمن (مَقْدَم الحاج و) ... قال شيخي: (مقدم) يجوز أن يكون زمانًا؛ لأنَّ (مفعلا) من (يفعَل) يكون زمانًا ومصدرًا. قلت: هذا تمثيل سيبويه، وليس (مقدم) ههنا أن يكون زمانًا؛ إذ لا يحسن أن يقال: كان ذلك زمن الحاج، إلا على تقدير (زمن قدومهم)، وهذا التقدير أولى من جعل (مَقْدَم) للزمان، والمصدر محذوف، والتقدير (زمن إتيانهم)، لأنه يفضي إلى حذف المضاف إلى الحاج مع أنه مضاف إليه الزمن، والحذف مع اتحاد الاقتضاء أسهل منه مع تعدده، وقال سيبويه في (سِيرَ عليه مَقْدَمَ الحاج) ... أنه عربي كثير."(٢)

جاء حذف الظرف الزماني وإقامة المصدر مقامه في كثير من المواضع وقد مثَّل الزمخشري على هذه المسألة ببعض الأمثلة منها: (كان ذلك مَقْدَم الحاج)

(١) مصدر سابق، ص ٧٥.
(٢)مصدر سابق، ص٣٩٠.

الذي اعترض عليه ابن الحاجب بحجة أن (مَقْدَم) ظرف زمان على وزن (مَفْعَل)، ولا يليق التمثيل بها هنا كمصدرٍ مسبوقٍ بظرف زمان في الأصل، ولا يمكن جعل المصــدرية أصـــلاً في (مَقْدَم)معدولاً به عن الظرف. وعلى هذا كان ردُّ الزَّمْلَكاني على شيخه، فهو لا يرى في التمثيل بـ (مَقْدَم) أي إشكال، بل لا يليق جعل (مَقْدَم) هنا اسم زمان دون تقدير محذوف، مستشهدًا بما قاله سيبويه في باب ما يكون فيه المصـــدر حينًا لسـعة الكلام والاختصـار. وقد أشـار الشـلوبين في حواشـيه على المفصَّــل أن المقدم يجوز أن يكون مكانًا وزمانًا ومصــدرًا، لكنَّ ســيبويه ذكره فيما جُعِلَ من المصدر حينًا. (١)

ومن بين النحويين الذين شـــككوا في وضـــع (مَقْدَم) هنا غير ابن الحاجب الخوارزمي، فرأى أن (مَقْدَم فلان) منظور فيه؛ فـــــ(مَفْعَلا) كما يكون هذا الوزن للمكان يكون للزمان أيضًا. (٢) أمَّا الرضي فقد جعل (مَقْدَم) هنا اسم زمان، (٣) وكذا ابن هشام بأنَّ الْمُقدم اسْم لزمن الْقدوم.(٤)

وعليه فقد كَثُر إقامة المصـــــدر مقام ظرف الزمان كما الأمثلة التي أوردها الزمخشري، وهو عند أغلب النحويين مقيس في كل مصدر. فَجُعِلَ المصدر ظرفًا لسعة الكلام والاختصـار، كما في (مَقْدَم) هنا كقول القائل: مَتَى سير عليه؟ فيقول الحاج، كان ذلك مَقْدَم الحاج، إذ الأصـل فيه: زَمَنَ مَقْدمِ الحاجَّ، فحُذف المضـاف وأُقيم المضـــاف إليه مُقامَه. "وقد اختصّ هذا التوسّــعُ بالأحداث، لأنّها منقضِـــيةٌ كالأزمنة، وليســت ثابتةً كالأعيان فجاز جعلُ وُجودها وانقضـــائها أوقاتًا للأفعال، وظروفًا لها كأسـماء الزمان". (٥) وكما قال الزَّمْلَكاني لا يليق أن يكون هاهنا اسـم زمان بعيدًا عن مصــدريته؛ إذ لا يحســن أن يقال: كان ذلك زمن الحاج، إلا على

(١) مصدر سابق، ١٨٨/١. بتصرف يسير.
(٢) يُنْظَر: مصدر سابق، ٤٠٢/١.
(٣) يُنْظَر: مصدر سابق،(شرح الكافية) ٦٠٠/١
(٤)يُنْظَر: مصدر سابق،(مغني اللبيب) ٧١٦/٢.
(٥) ابن يعيش، مصدر سابق، ٤٣٠/١.

تقدير زمن قدومهم. فلا بد من الحذف، فجاء الحذف في (مقدم الحاج) وهذا أولى؛ لأن التقدير بـ زمن قدوم الحاج، كان القدوم مضاف إلى الحاج ومضافًا إليه الزمن، فكأنه جامع لحذف مضاف ومضاف إليه، والأولى حذف مضاف فقط.

المسألة الرابعة: التوجيه الإعرابي للاستثناء في قوله تعالى﴿ قَالَ سَـَٔاوِىٓ إِلَىٰ جَبَلٍ يَعْصِمُنِى مِنَ ٱلْمَآءِ قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾(١)

قال الزَّمَخْشَــرِي: " منصــوب أبدًا ....، وما كان اســتثناؤه منقطعًا، كقولك: ماجاءني أحدٌ إلا حمارًا، وهي اللغة الحجازية، ومنه قوله عزَّ وجل: ﴿**لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ**﴾."(٢)

قال الزَّمْلَكَاني: " لأنَّ مَنْ رَحِمَهُ معصوم، وصح إسناده؛ لأنَّه إذا ذكر العاصم وفهم انتقل الذهن إلى المعصــوم..... وقال شــيخي: يجوز أن يكون التقدير: (لا معصــوم إلا الراحم). وهو المشــهور ومراد فخر خوارزم؛ وفيه نظر؛ إذا قال في كشافه التقدير: لا عاصم اليوم لكن من رَحِمَهُ فهو المعصوم." (٣)

حُمِلت جملة الاســتثناء في هذه الآية الكريمة عند النحويين والمفســرين على أربعة أوجه اثنان منها استثناء متصل والآخران منقطع، وأول هذه الأوجه وأشهرها عند النحويين وفي مقدمتهم ســيبويه بترك عاصــم على بابه، بمعنى فاعل فهو بمنزلة ضارب وقاتل، فكان (مَنْ رَحِمَ) في موضع نصب؛ لأنَّه معصوم، والمفعول ليس بفاعل لذلك المرحوم ليس من جنس العاصــمين. (٤) فالاســتثناء منقطع، والتقدير فيه: لَا أحد يمْنَع من أَمر الله لَكِن من رحم الله فَإِنَّهُ مَعْصُوم. (٥) وهذا مراد الزمخشـري وتوجيهه في مُفصَّــله وكشَّــافه قائلاً كأنَّه قيل: ولكن من رَحِمَه الله فهو

(١) سورة هود ، الآية ٤٣.

(٢) مصدر سابق، ص ٨٦.

(٣)مصدر سابق، ص ٤٧١.

(٤) يُنْظَر: عبد القاهر الجرجاني ، المقتصد في شرح الإيضاح ،تحقيق: كاظم بحر المرجان،د.ط، (العراق: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م) ٧٢١/٢ ، ٧٢٢.

(٥) يُنْظَر: مكي بن أبي طالب ا القرطبي مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن ، ط الثانية ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٤٠٥ه) ٣٦٦/١.

المعصـوم. [١] وتبعه بهذا القول ابن يعيش، ورجَّحه أبو حيان في قوله : " والظاهر إبقاء عاصـم على حقيقته، وأنه نفي كل عاصـم من أمر الله في ذلك الوقت ، وأنّ من رحم يقع فيه من على المعصوم". [٢]

والثاني هو: (لا معصـوم إلا الراحم) اسـتثناء منقطع، وقد قال به ابن الحاجب وهو مراد الزمخشري كما يقول! لهذا جاء ردُّ الزَّمْلَكاني عليه خاصـة أن الزمخشري لم يذكره في مفصَّـله ولا في كشَّـافه من بين جملة التوجيهات المذكورة. ولم يرتض ابن خروف بهذا الوجه فبعد أن رفض التوجيه القائل بـ لا معصوم إلا المرحوم في الاسـتثناء المتصـل، رأى أنَّ أبعد منه أن يكون الأول بمعنى مفعول (ومن رحم) بمعنى راحم ويكون التقدير: لا معصـوم الا الراحم، فلا سـبيل إليه لبعده. [٣] والثالث والرابع هما قبيل الاستثناء المتصل، فالثالث بتقدير: (لا عاصم إلا الراحم)، اسـتحسـنه النَّحاس[٤]والسـيرافي[٥]وابن يعيش [٦]، واختاره الطبري [٧] والرابع (لا معصوم إلا المرحوم) [٨]

وعليه ما ذكره ابن الحاجب من وجه لم يُذْكر عند الزمخشري ولا عند غيره، وقد وُسِمَ عند ابن خروف بأنَّه أضعف الأوجه وأبعدها تقديرًا، بل إنَّ النحويين قد ذكروا الأوجه المتفق في تقديرها دون أن يكون ما ذهب إليه واحدًا منهم، والزمخشـري في

(١) يُنْظر: الكشَّـاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط الثالثة، (بيروت : دار الكتاب العربي، ٢٠٠٧م) ٣٩٧/٢. وكذا الخوارزمي مصـدر سابق،٤٦٣/١. وكذا اللورقي الأندلسي مصدر سابق، ١٨٧.

(٢) أبو حيَّان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، زكريا عبد المجيد النوقي، أحمد النجولي الجمل، ط الأولى، (بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) ٢٢٧/٥

(٣) يُنْظَر: شهاب الدين القرافي الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: طه محسن، د.ط، (مطبعة الإرشاد: بغداد، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م) ص ٤٧٣.

(٤) معاني القرآن، تحقيق: محمد علي الصابوني، ط الأولى ، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى ، ١٤٠٩هـ) ٣٥٣/٣.

(٥) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط الأولى،(بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٨م) ١١٣/٣.

(٦) مصدر سابق، ٥٨/٢.

(٧) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط الثانية، (القاهرة : دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ،١٩٦٤م). ٩/ ٤٠.

(٨) يُنْظَر: السيرافي، مصدر سابق،١١٣/٣، وابن يعيش، مصدر سابق،٢/ ٥٨، وشهاب الدين القرافي، مصدر سابق، ص ٤٧٢، ٤٧٣.

مفصَّـله تبع ما قاله به سـيبويه، وفي كشَّـافه ارتضـى به وبما ذكره من احتمالات قيلت عند معربي آي القرآن ومفسريها. [١]

لكني أُرجِّح أن يكون الاستثناء هنا استثناءً متصلًا تقديره: لا عاصم إلا الراحم، فلا مانع وحامي من عذاب الله وعقابه بالغرق إلا الله، فهذا الوجه أقوى وأظهر استنادًا إلى المعنى في الآية، فلا حاجة للتأويل والتقدير. يقول الطبري: " قال أبو جعفر: ولا وجه لهذه الأقوال التي حكيناها عن هؤلاء؛ لأن كلام الله تعالى إنما يُوَجَّه إلى الأفصح الأشهر من كلام من نزل بلسانه، ما وُجِد إلى ذلك سبيل. ولم يضطرَّنا شيء إلى أن نجعل (عاصمًا) في معنى (معصوم)، ولا أن نجعل (إلا) بمعنى (لكن)، إذ كنا نجد لذلك في معناها الذي هو معناه في المشـهور من كلام العرب مخرجًا صحيحًا، وهو ما قلنا من أنَّ معنى ذلك: قال نوح: لا عاصم اليوم من أمر الله، إلا من رحمَنا فأنجانا من عذابه، كما يقال: "(لا مُنْجِي اليوم من عذاب الله إلا الله). [٢]

الخاتمة: وبعد مناقشة بعض ردود الزَّمْلَكاني على الزمخشري وابن الحاجب في القسم الخاص بالأسماء في كتابه : (غاية المُحصَّل في شرح المُفصَّل) توصل البحث إلى :

١.تنوع ردود الزَّمْلَكَاني على الزَّمَخْشَـرَي فيما جاء في هذا المبحث المتصل بأصناف الاسم في أكثر من موضع، فشملت ردًّا على حدٍّ مُطْلَقٍ احتيج إلى تقييد أو عبارات أشكلت على الشارح فَحُمِلتْ على غير وجه الصواب، فضلاً عن تناوله لأقسام وأنواع بعض الأبواب النحوية..

---

(١)يُنْظَر: أبو البقاء العكبري التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق: علي محمد البجاوي، د.ط، (د.م: عيسى البابي الحلبي وشـركاه ، د.ت) ٢/ ٧٠٠، أبو حيان الأندلسي، مصدر سابق،٢٢٧/٥ ، وكذا المنتجب الهمذاني ، مصدر سابق، ٣/ ٤٧٤.

(٢)جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط الأولى ، (بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠ه=٢٠٠٠م) ٣٣٣/١٥.

٢.يظهر من ردود الشـارح الاتِّكال على الجانب المنطقي والفكر الفلسـفي تارة، وبذهابه مذهب شـيخه ابن الحاجب تارة بالاسـتشـهاد والنقل بما ذكر صـراحة، أو ضمنًا من غير إشارة لذلك.

٣.إنَّ الافتقار في بعضِ عبارات الزمخشـري إلى التفسـير والتوضـيح سـببٌ في إلباسها دلالة ليست لها عند الشُّراح ومنهم الزَّمْلَكاني.

وختامًا هذه بعض الإجابات في ردِّ الزَّمْلَكَاني على حد الزمخشـري وشـيخه ابن الحاجب واعتراضه عليهما، وهي وجهة نظر أبديها ولا أصادر رأي الشارِح، كما أنَّ الزَّمْلَكَاني قد بالغ في النقد في بعض المواضـع، وكما يُقال: الناقد بصير. هذا والله أعلم.

قائمة بالمصادر والمراجع المعتمدة في البحث:

١. الأزهري، خالد، (١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م) شـرح التصـريح على التوضـيح، ط الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية)

٢. الاستراباذي، رضـي الدين، (١٤١٧هـ)، شرح الرضـي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: يحيى بشير مصري، ط الأولى، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

٣. الأشموني، نور الدين، (١٤١٩هـ=١٩٩٨م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدَّم له ووضـع هوامشـه: حسـن حمد، إشـراف: إميل بديع يعقوب، ط الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية)

٤. الأنباري أبو البركات، (١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م) أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف هبُّود، ط الأولى، (بيرت: دار الأرقم بن أبي الأرقم)

٥. الأندلسـي، أبو حيَّان، (١٤٢٢هـ-٢٠٠١م) تفسـير البحر المحيط، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، زكريا عبد المجيد النوقي، أحمد النجولي الجمل، ط الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية)

٦. الأنصـاري، جمال الدين ابن هشام، (د.ت) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، د.ط، (سـوريا: الشـركة المتحدة للتوزيع). ١٤٢٢هـ٢٠٠١م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد،د.ط، (بيروت: المكتبة العصرية)

٧. البطليوسي، ابن السيِّد، (د.ت) الحُلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، د.ط ، (د.م، د.ن)

٨. البغدادي، إسماعيل باشا، (١٤٢٣هـ =٢٠٠٢م) هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، د.ط، (إستانبول: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية،١٩٥١م) طبعة أخرى بواسطة (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)

٩. الثعلبي الزرعي، شهاب الدين أحمد، (٢٠١٧م) شرح الجرجانية في النحو لعبد القاهر الجرجاني، اعتنى به: محمد عبد العزيز عبد الخالق، ط الأولى، (بيروت، دار الكتب العلمية)

١٠. الجرجاني، عبد القاهر، (١٩٨٢م) المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان،د.ط، (العراق: دار الرشيد للنشر)

١١. الجندي، أحمد محمود، (٢٠٠٦م) الإقليد في شرح المُفصَّل، دراسة وتحقيق الجزء الأول من بداية المخطوط إلى نهاية المنصوبات من الأسماء، تحقيق: محمد عثمان بن طاهر، يوسف حسين بادي، علي نور الدين سالم، رسالة ماجستير، مصراته، جامعة ٧أكتوبر، كلية الآداب)

١٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (د.ت) الخصائص، ط الرابعة، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب)

١٣. ابن الحاجب، أبو عمر عثمان، (د.ت) الإيضاح في شرح المُفَصَّل، تحقيق: موسى بناي العليلي،د.ط، (العراق: إحياء التراث الإسلامي)

١٤. الخوارزمي، صدر الأفاضل، (د.ت) التخمير، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، د.ط، (مكة المكرمة: دار الغرب الإسلامي)

١٥. الرضي الاستراباذي،(١٤٠٢هـ ، ١٩٨٢م) شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق: محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، (بيروت: دار الكتب العلمية)

١٦. الزركشي،بدر الدين،(١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م) البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط الأولى ، (دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه)

١٧. الزَّمْلَكَاني، عبد الواحد، (١٤٢٣هـ =٢٠٠٢م) غاية المُحَصَّل في شرح المُفصَّل، (قسم الأسماء) ، تحقيق: ندى السيِّد الساعي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٨. الزَّمخشري، جار الله، (١٤٢٥هـ =٢٠٠٤م) المُفَصَّل في صنعة الإعراب، تحقيق ودراسة: فخر صالح قدارة،ط الأولى، (عمَّان: دار عمَّار) . (٢٠٠٧م) الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط الثالثة، (بيروت: دار الكتاب العربي)

١٩. الزيداني، مظهر الدين، (٢٠٠٩م) المُكْمِل في شرح المُفَصَّل (قسم الأسماء) دراسة وتحقيق: علي أحمد سلامة الشروش، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، عمَّان.

٢٠. السهيلي،أبو القاسم عبد الرحمن،(١٤١٢هـ ١٩٩٢م) نتائج الفكر في النحو ، ط الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية،)

٢١. . سيبويه، عمر بن عثمان، (١٤٠٨هـ =١٩٨٨م) الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط (القاهرة: مكتبة الخانجي)

٢٢. السيرافي، أبو سعيد، (٢٠٠٨م) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية)

٢٣. السيوطي، جلال الدين، (د.ت) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط (مصر: المكتبة التوقيفية)

٢٤. الشلوبين، أبو علي، (١٤٠٢هـ =١٩٨٢م) حواشي المُفَصَّل من كلام للأستاذ أبي علي الشلوبين، تحقيق: حماد بن محمد الثمالي، إشراف: يوسف عبد الرحمن الضبع،(مكة المكرمة: جامعة أم القرى)

٢٥. الطبري، محمد بن جرير، (١٤٢٠هـ=٢٠٠٠م) جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط الأولى، (بيروت: مؤسسة الرسالة)

٢٦. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (د.ت) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، (القاهرة: دار الطلائع)

٢٧. العكبري، أبو البقاء، (د.ت) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، د.ط، (د.أ: عيسى البابي الحلبي وشركاه)

٢٨. العلوي، يحيى بن حمزة، (١٤٢٦هـ –١٤٢٧هـ) المُحَصَّل في كشف اسرار المُفَصَّل (السفر الثاني)،

٢٩. تحقيق: سليمان بن سليمان عبد العزيز الراجح العنقري، رسالة دكتوراه، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية.

٣٠. الفارسي، أبو علي، (٢٠٠٢م) المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق: علي جابر المنصوري، (الأردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع). (١٣٨٩هـ=١٩٦٩م) الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط الأولى، (جامعة الرياض: كلية الآداب)

٣١. القرافي، شهاب الدين، (١٤٠٢هـ=١٩٨٢م) الاستغناء في أحكام الاستثناء، تحقيق: طه محسن، د.ط، (مطبعة الإرشاد: بغداد)

٣٢. القرطبي، شمس الدين، (١٣٨٤هـ،١٩٦٤م) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط الثانية، (القاهرة: دار الكتب المصرية)

٣٣. القرطبي، مكي بن أبي طالب، (١٤٠٥هـ) مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط الثانية، (بيروت: مؤسسة الرسالة)

٣٤. ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجيَّاني، (د.ت) الألفية د. ط، (مكة المكرمة: دار التعاون). (١٣٨٧هـ= م١٩٦٧م) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، (د.م : دار الكتاب العربي للطباعة والنشر

٣٥. ابن معطِ، يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور، (د.ت)، الفصول الخمسون في النحو، تحقيق: محمود الطناحي، د.ط، (د.م: عيسى البابي الحلبي وشركاه)

٣٦. الموزوعي، جمال الدين بن نور الدين، (د.ت) مصابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق: عايض نافع العمري، د.ط، (د.م: دار المنار)

٣٧. النَّحاس، أبو جعفر، (١٤٠٩هـ) معاني القرآن، محمد علي الصابوني، ط الأولى، (مكة المكرمة: جامعة أم القرى)

٣٨. الهمذاني، المُنْتَجَبُ بن أبي العز، (١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م) الفَرِيدُ في إعراب القرآن المجيد، تحقيق وتعليق: محمد نظام الدين الفتيح، ط الأولى، (المدينة المنورة: دار الزمان للنشر والتوزيع)

٣٩. ابن يعيش، موفق الدين، (١٤٢٢هـ=٢٠٠١م) شرح المُفصَّل، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط الأولى، (بيروت: دار الكتب العلمية)

المواقع على الشبكة العنكبوتية:

(1) بهاء الدين عبد الرحمن، (٢٠٠٦م) حول تاء التأنيث، تاريخ الدخول: ١٧/١١/١٤٤١هـ، الساعة ١٢. ٤٨م.من موقع شبكة الفصيح لعلوم اللغة العربية، http://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=12466